

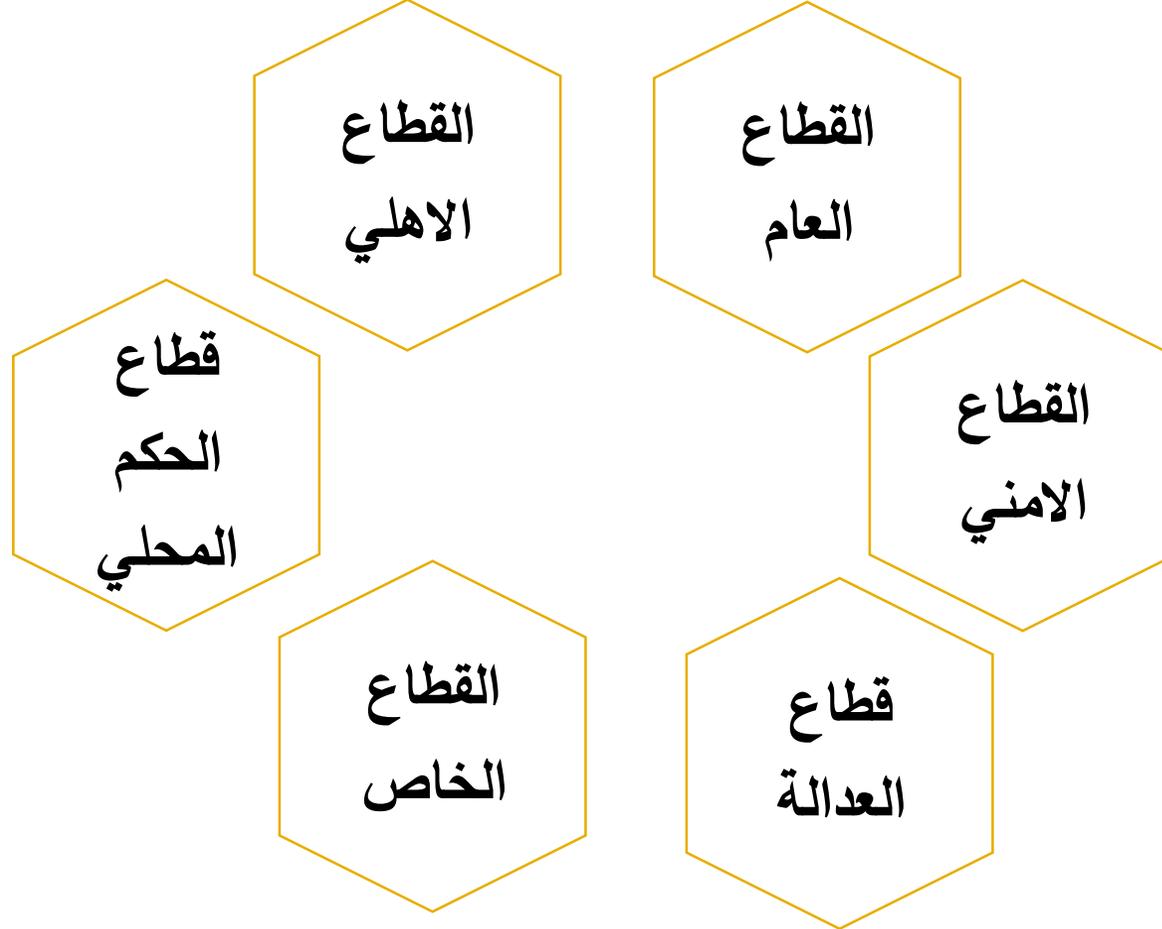
دولة فلسطين



الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020 - 2022

محور الوقاية من الفساد

القطاعات المستهدفة



المرجعيات

- اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 التي خصصت محورها الثاني لموضوع الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة واهمية الارتقاء بتلبية احتياجات المواطنين بأقصى درجات الشفافية والنزاهة
- الفصل الثاني من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد

المحور الأول: تعزيز التدابير الوقائية من الفساد

التشريعات

نزاهة وشفافية
الخدمات العامة

مدونات السلوك

ادارة المخاطر

الحكم المحلي

القطاع الخاص وعلاقته
بالقطاع العام

السياسات

الاجراءات التنظيمية

تعيينات الفئة العليا

ادارة المال العام

الأولوية الأولى: تطوير التشريعات المعززة للبيئة الطاردة للفساد

- نصت المادة 5 من الاتفاقية الاممية على أن " تسعى كل دولة طرف الى إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته"
- سوف يتم إيلاء اهتمام خاص باستكمال التشريعات والأنظمة التالية:
 1. قانون حق الحصول على المعلومات
 2. قانون الأرشيف الوطني
 3. نظام تلقي الهدايا
 4. نظام منع تضارب المصالح
 5. قانون منع الاحتكار ومنح الامتياز
 6. نظام لإجراءات انتقال المسؤولين في القطاع العام للعمل في القطاع الخاص.

الأولوية الثانية: وضع إجراءات سياساتيه قادرة على تفعيل التدابير الوقائية في القطاعات المستهدفة

- انضمام فلسطين لركب الدول التي اعتمدت اهداف التنمية المستدامة 2030 خطوة مكملة واسباسية لاستكمال الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وبشكل خاص الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة.
- أهمية تضمين منظومة قيم النزاهة ومكافحة الفساد والغايات التي تضمنها الهدف 16 في الخطط القطاعية وعبر القطاعية الخاصة بالجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد

الأولوية الثالثة: تعزيز الاجراءات التنظيمية لتفعيل التدابير الوقائية في القطاعات المستهدفة

- هناك ثغرات يمكن للمتنفذين من استخدامها في الحصول على افضليات واستثناءات والتطاول على المال العام.
- غياب البنية التنظيمية القادرة على تعزيز التدابير الوقائية في القطاعات المستهدفة (وحدات الرقابة الداخلية والجودة والنوع الاجتماعي).
- أهمية تطوير أدائها وحدات الرقابة على الالتزام بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

الأولوية الرابعة: تعزيز منظومة النزاهة في تعيينات الفئة العليا

- الممارسة العملية لعمليات التعيين والترقية للفئات العليا بموجب أنظمة وتعليمات صادرة عن جهات اختصاص رشح عنها وترتب مساس بمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في التعيينات والترقيات في عدد من تلك الوظائف.
- مراجعة وتطوير الأنظمة والتعليمات (الترقية والتعيينات) وأهمية تضمين منظومة النزاهة والشفافية فيها والرقابة الفاعلة على الالتزام بهذه القيم والمبادئ في الممارسة.

الأولوية الخامسة: تعزيز نزاهة إدارة المال العام

- استراتيجية إدارة المال العام لم يترافق معها الخطط التنفيذية وأدوات الرقابة والتقييم والمتابعة والمساءلة والمحاسبة على التنفيذ وتأهيل الكوادر ذات العلاقة بتنفيذها.
- الخطوات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية لترشيد النفقات العامة تحتاج الى مأسسة في اطار خطة شاملة وواضحة للترشيد لم يتم اعدادها حتى الان.

الأولوية السادسة: تعزيز النزاهة في القطاع الخاص وعلاقته بالقطاع العام

- دور ومساهمة القطاع الخاص في جهود مكافحة الفساد ضعيف، ان كان على صعيد الالتزام بأحكام قواعد حوكمة القطاع الخاص والممارسات المالية والإدارية الفضلى، أو من خلال مساهماته في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.
- على صعيد علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام، بحاجة الى الرقابة على جودة وأسعار الخدمات وشمولية تقديمها وهي بحاجة الى استكمال ومراجعة ومتابعة.

الأولوية السابعة: تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الحكم المحلي

- يعتبر خاصرة رخرة تعيق جهود مكافحة الفساد.
- هناك ضعف معرفي كبير لدى مختلف الهيئات المحلية بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد وبشكل خاص الممارسات الإدارية والمالية الفضلى، وأهمية الرقابية الداخلية.
- تأثير العشائرية والعائلية والحزبية في إدارة الهيئات المحلية اضعف دور المساءلة المجتمعية للهيئات.
- ضعف دور أعضاء المجالس المحلية في مساءلة رؤسائها يضعف منظومة المساءلة والمحاسبة في عمل الهيئات وادائها إضافة الى ضعف منظومة الشكاوى وغيرها.

الأولوية الثامنة: تطوير التدابير الوقائية من الفساد في القطاعات المستهدفة

- عملية ادارة مخاطر الفساد بشقيها التشخيصي والاصلاحي جزء اساس من عملية تطوير التدابير الوقائية.
- أهمية إيجاد منهجية عمل موحدة يتم تنفيذها في كافة الدوائر الحكومية في الدولة وخصوصا القطاعات المستهدفة في هذا المحور.
- أهمية وضع منهاج عمل وتمكين المؤسسات لإدارة هذا المنهاج ومراجعة التقدم في القطاعات المستهدفة.

الأولوية التاسعة: تعزيز الرقابة على تطبيق مدونات السلوك في المؤسسات المستهدفة

- انسجاماً مع ما ورد في المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد على كل دولة موقعة أن تطبق ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية، مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية.
- تم إصدار مدونة سلوك واخلاقيات الوظيفة العامة في العام 2012، ومؤخراً تم إصدار مدونة سلوك خاصة بقوى الامن.
- عمل ديوان الموظفين العام وهيئة مكافحة الفساد على اعداد مناهج تدريبية واعداد مدربين وتدريب ما يزيد عن 50 الف موظف عمومي حول محتوى المدونة وكيفية الالتزام بها.

الأولوية العاشرة: تعزيز النزاهة والشفافية في تقديم الخدمات العامة

- أفردت اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 بشكل عام وفي محورها الثاني بشكل خاص أهمية تعزيز صمود المواطن الفلسطيني .
- تم اعداد العديد من الخطط والبرامج الهادفة للنهوض بجودة الخدمات المقدمة للمواطن من مختلف القطاعات لاسيما برامج التدريب والتوعية للعاملين بالمؤسسات الخدمائية.
- أهمية تفعيل وتطوير المواقع الالكترونية التي تقدم تعريفا بالاتفاقيات التي تبرم بشأن الخدمات و توضح نوعية الخدمة التي تقدمها كل جهة و شروط وسبل الحصول عليها بما يؤشر إيجابا على جودة الخدمات المقدمة للمواطن بفاعلية و عدالة وانصاف .

الأولوية الثانية: وضع اجراءات سياساتية قادرة على تفعيل التدابير الوقائية في القطاعات المستهدفة
مؤشرات الأداء على مستوى الأولويات:

- عدد الأنشطة والتدخلات المنفذة والتي شملتها الخطط القطاعية وعبر القطاعية ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع المعني.
- عدد التقارير السنوية المنشورة والتي تصف مدى التقدم في تحقيق الأهداف والمخرجات للخطط القطاعية وعبر القطاعية مقسمة حسب كل قطاع.
- عدد المؤشرات التي تم تحقيقها ضمن نظام المتابعة والتقييم الخاص بالخطط القطاعية وعبر القطاعية.

مؤشرات أداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2020-2022	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
خطط قطاعية وعبر قطاعية تتضمن منظومة النزاهة ومكافحة الفساد	0	2020-2022	القطاعات المستهدفة ومؤسسات المجتمع المدني،	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة	تشكيل الفريق وتحديد مهامه وتحديد القطاعات المستهدفة وسقف العمل الزمني	1. تشكيل فرق وطنية من خبراء محليين لمراجعة الخطط والاستراتيجيات الوطنية من حيث تضمنها لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	السياسة 4 : تطوير وتنفيذ برنامج لتضمين منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الخطط القطاعية وعبر القطاعية
	10000	2020-2022	القطاعات المستهدفة ومؤسسات المجتمع المدني،	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	- وضع خطة عمل مع الوزارات من اجل ان تضمن منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في خطط واستراتيجيات المؤسسات العامة - تشكيل لجان للمتابعة	2.تضمين منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.	
	0	2020-2022	القطاعات المستهدفة ومؤسسات المجتمع المدني،	مجلس الوزراء	- متابعة لصفحات وموقع المؤسسات المستهدفة ومراسلة المؤسسات غير الملتزمة بالنشر	3.قيام كل الجهات الرسمية بإعداد تقاريرها ونشرها وإتاحتها للجمهور في وقت معقول.	

نظام متابعة وتقييم فعال لتنفيذ الخطط القطاعية وعبر القطاعية متضمن منظومة النزاهة ومكافحة الفساد	10000	2022-2020	وزارة المالية و هيئة الفريق الوطني والقطاعات المستهدفة ومؤسسات المجتمع المدني،	مجلس الوزراء	- متابعة مجلس الوزراء ووزارة المالية لتخصيص الموازنات اللازمة لتنفيذ الخطط المعدلة. - تعيين جهة استشارية لإعداد النظام - تدريب الجهات المستهدفة على التطبيق	1. اعداد نظام متابعة ورقابة وتقييم على تنفيذ الخطط وتأهيل وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات ذات العلاقة على تطبيق النظام.	السياسة 5: إعمال نظام المتابعة والتقييم على تنفيذ الخطط القطاعية وعبر القطاعية بالتركيز على منظومة النزاهة ومكافحة الفساد المتضمنة فيها.
	15000	2022-2020	القطاعات المستهدفة	مجلس الوزراء	- تحضير مادة تدريبية - تدريب الكوادر - متابعة تنفيذ الخطط	2. بناء وتنفيذ برنامج تدريبي يؤهل الكوادر ذات العلاقة بكل خطة لمتابعة تنفيذها.	
	15000	2022-2020	الفريق الوطني	المؤسسات العامة	- اعداد التقارير - متابعة مع هيئة مكافحة الفساد - نشر التقارير	3. اعداد التقارير الدورية على التنفيذ في الجوانب المتعلقة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في كافة الاستراتيجيات الوطنية	
خطط قطاعية و عبر قطاعية متضمنة غايات الاهداف 16	10000	2022-2020	القطاعات المستهدفة	الفريق الوطني للهدف 16	- مراجعة التوصيات - وضع خطة والية للتنفيذ	1. تنفيذ توصيات الفريق الوطني للهدف 16 ذات العلاقة	السياسة 6: تضمين غايات الاهداف 16 ومؤشراته في الخطط القطاعية وعبر القطاعية.
	0	2022-2020	القطاعات الشريكة	الفريق الوطني للهدف 16	- اعداد التقرير - عقد اجتماعات لمناقشة الإنجازات - نشر التقرير	2. اعداد تقارير الإنجازات المطلوبة حسب التزامات دولة فلسطين نحو الهدف 16	

الأولوية الثالثة: تعزيز الإجراءات التنظيمية لتفعيل التدابير الوقائية في القطاعات المستهدفة
مؤشرات الأداء على مستوى الأولويات:

- عدد الأنشطة المنفذة من قبل هيئة مكافحة الفساد وذات علاقة مباشرة في الوقاية والتوعية حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد وعدد المشاركين فيها.
- صناع القرار (وتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية) تشير الى ان دور التدابير الوقائية ذات العلاقة في مكافحة الفساد قد تحسنت وخاصة دور وحدات الرقابة الداخلية ووحدات الجودة والشكاوي والنوعي الاجتماعي ودوري الهيئة في الوقاية.
- عدد وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات والدوائر الحكومية التي التزمت بإصدار تقارير سنوية حول نتائج عملها.
- عدد وحدات الجودة والشكاوي والنوع الاجتماعي في المؤسسات والدوائر الحكومية العامة التي قدمت تقارير سنوية حول نتائج عملها.

مؤشرات اداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2020-2022	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
ادارة عامة للوقاية من الفساد فاعلة في الهيكل التنظيمي للهيئة تختص بالوقاية من الفساد والتوعية بشأنه ولها خطة عمل واضحة	15.000	2020	هيئة مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة الهيكل التنظيمي الخاص بالهيئة - عمل معايير للوصف الوظيفي والمؤهلات المطلوبة - نشر اعلانات للتوظيف في الادارة العامة - تعيين 5 موظفين على الاقل - توفير التدريب اللازم 	1. انشاء ادارة عامة متخصصة باسم الادارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة ورفدها بالكوادر البشرية المدربة	السياسة 7: تعزيز فاعلية ادارة برامج الوقاية والتوعية.
		2020-2021	هيئة مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد	<ul style="list-style-type: none"> - زيارة للاطلاع على تجارب الدول الخبيرة بمجال التدابير الوقائية - التعاقد مع جهة استشارية لإعداد دليل العمل 	2. اعداد دليل اجراءات ينظم عمل هذه الادارة وفق اسس ادارية وعلمية يستند لدراسات وتحليل لمخاطر الفساد بالجهات المستهدفة.	

وحدات رقابة مطورة وملتزمة بالعمل ضمن معايير الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد	0	2021	مجلس الوزراء، هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والادارية	وزارة المالية	-تنفيذ دراسة للكشف عن نقاط القوة والضعف في وحدات الرقابة الداخلية وفق المعايير الخاصة بها -تنفيذ ورشة عمل لاستعراض النتائج الخاصة بالدراسة - تشكل لجنة للمتابعة على التوصيات -اعداد تقرير يخلص الى مدى تبني تلك الوحدات لتوصيات الدراسة	1- معرفة نقاط القوة والضعف في وحدات الرقابة الداخلية من خلال معرفة مدى الالتزام بالمعايير الخاصة بتلك الوحدات	السياسة 8: تطوير اداء وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات والدوائر الحكومية
	0	2022	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والادارية، وزارة المالية	ديوان الموظفين العام	- مراجعة الوصف الوظيفي لوحدات الرقابة والتدقيق الداخلي وتضمن مبادئ النزاهة والشفافية في مهامها	2.تطوير الوصف الوظيفي لوحدات الرقابة والتدقيق الداخلي لتشمل مهام الرقابة على الالتزام بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	
	10.000	2022	المؤسسات المستهدفة ، ديوان الرقابة المالية والادارية	وزارة المالية، هيئة مكافحة الفساد	تنفيذ 5 دورات تدريبية احترافية تستهدف 200 موظف في وحدات الرقابة حول المعايير الواجب الالتزام بها	3. رفع قدرات وامكانيات وحدات الرقابة الداخلية والمراقبين الماليين والاداريين في المؤسسات العامة	

وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي فاعلة وتعمل بمبادئ النزاهة والشفافية مع	15.000	2021	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والادارية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و المؤسسات المستهدفة	مجلس الوزراء، وزارة شؤون المرأة	-اصدار تقارير للكشف عن نقاط القوة والضعف في هذه الوحدات ومدى ربطها بمؤشرات تعزيز التدابير الوقائية من الفساد. -تنفيذ 3 ورش عمل لاستعراض النتائج الخاصة بالدراسة - تشكل لجنة للمتابعة على التوصيات -اعداد تقرير يخلص الى مدى تبني تلك الوحدات لتوصيات الدراسة	1. تشخيص مدى فاعلية ودور وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي في المؤسسات العامة وربطها بمؤشرات تعزيز التدابير الوقائية من الفساد.	السياسة 9: تطوير اداء وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي في المؤسسات والدوائر الحكومية العامة
	10.000	2022	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والادارية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مجلس الوزراء، وزارة شؤون المرأة	تنفيذ 4 دورات تدريبية تستهدف 100 موظف في تلك الوحدات	2.رفع قدرات وامكانيات العاملين في وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي	
	50.000	2022-2020	هيئة مكافحة الفساد و المؤسسة الأمنية و مؤسسات المجتمع المدني	الإدارة العامة للشكاوى في مجلس الوزراء	-تعيين خبير لحوسبة نظام الشكاوي - الاتفاق على البية و متابعة الشاوي مع الأمنية -وربط وحدات الشكاوى في المؤسسة الأمنية	3.استكمال حوسبة نظام الشكاوى وربط وحدات الشكاوى في المؤسسة الأمنية بنظام الشكاوى المحوسب.	

الأولوية الرابعة: الأولوية الرابعة: تعزيز منظومة النزاهة في تعيينات الفئة العليا
مؤشرات الأداء على مستوى الأولويات:

- عدد الأنظمة والإجراءات ذات العلاقة في الترقية والتعيين لأشغال وظائف الفئة العليا التي تم تعديلها أو استحداثها وتم الالتزام بها.
- عدد الوظائف التي تم اشغالها دون منافسة مقارنة بالاعوام السابقة.
- نسبة صناع الرأي العام الذين أشاروا الى وجود تحسن في إجراءات الترقية والتعيين لإشغال وظائف الفئة العليا.

مؤشرات اداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2022-2020	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
أنظمة وإجراءات معدلة متعلقة بعمليات الترقيات والتعيينات ووظائف الفئة العليا متضمنة منظومة النزاهة ومكافحة الفساد فيها.	0	2020	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية، مؤسسات المجتمع المدني	مجلس الوزراء وديوان الموظفين العام	-تشكيل اللجنة وتحديد مهامها - مراجعة كافة الأنظمة والإجراءات المتعلقة بعمليات الترقيات وتعيينات ووظائف الفئة العليا -تضمين منظومة النزاهة ومكافحة الفساد	تشكيل لجان قانونية وإدارية مختصة يعهد لها بمراجعة كافة الأنظمة والإجراءات المتعلقة بعمليات الترقيات وتعيينات ووظائف الفئة العليا لغايات تعديلها بما يكفل تضمينها بقم النزاهة ومعايير الشفافية.	السياسة 10: مراجعة وتطوير الأنظمة وإجراءات الترقية والتعيين لأشغال وظائف الفئة العليا ومعييرتها بشكل يعزز تكافؤ الفرص.
	0	2022-2020	الفريق الوطني	ديوان الموظفين العام	-متابعة ديوان الموظفين العام لاستكمال بطاقات الوصف الوظيفي للفئات العليا بما فيه القطاع الدبلوماسي.		
	0	2022-2020	الفريق الوطني	ديوان الموظفين العام	-متابعة رفع بطاقات الوصف لمجلس الوزراء ومتابعة إقرارها ونشرها للعموم		
	0	2022-2020	الفريق الوطني	وزارة العدل وديوان الموظفين	-اجراء اية تعديلات متعارضة مع أي من التشريعات والأنظمة الحالية كقانون الخدمة المدنية		
	0	2022-2020	الفريق الوطني	ديوان الموظفين العام	-العمل على ضمان تنفيذ بطاقات الوصف الوظيفي		
	0	2022-2020	الفريق الوطني	ديوان الموظفين العام	-العمل على ضمان الإعلان عن الوظائف العليا وفتحها للتنافس		

لجنة فاعلة تشرف على إجراءات التعيين والترقية للفئة العليا -تقارير دورية للجنة متاحة للجميع	0	2022-2020	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الموظفين العام، ديوان الرقابة المالية والادارية،	مجلس الوزراء	-تشكيل اللجنة وتحديد مهامها	1. تقنين عمل اللجنة الادارية الوزارية الدائمة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء وتوسيع عضويتها لتشمل جهات رقابية كديوان الرقابة المالية والادارية باعتبارها لجنة مختصة بدراسة كافة الترقيات التي تتم بالفئة العليا قبل احالتها لمجلس الوزراء ومنه لرئيس الدولة.	السياسة 11: توسيع قاعدة المشاركة في عضوية اللجنة الادارية الوزارية الدائمة وتقنين عملها وإجراءاتها
	0	2022-2020	الفريق الوطني	مجلس الوزراء	متابعة مجلس الوزراء لحصر كافة المؤسسات العامة غير الوزارية من حيث رواتب مسؤوليها وامتيازاتهم الحالية وفحص عدم وجود ازدواجية في الامتيازات كالعضوية في مجالس عدة إدارة مؤسسات ومنع وجود تضارب في المصالح		
	0	2022-2020	الفريق الوطني	مجلس الوزراء	متابعة مجلس الوزراء لاعداد سلم رواتب للفئات العليا ورؤساء هذه المؤسسات والامتيازات الممنوحة لهم ونشرها.		
	0	2022-2020	الفريق الوطني	مجلس الوزراء	متابعة مجلس الوزراء لاعداد اية قصور او نقص في أنظمة مالية وإدارية (مع توضيح مفهوم الاستقلال المالي والإداري لهذه المؤسسات) وعكس سلم الرواتب والامتيازات ضمن هذه الانظمة		

- نسبة صناع الرأي العام والخبراء الذين أشاروا الى وجود تقدم في إدارة المال العام والشراء العام
- نسبة الاستثناءات في العطاءات والمشتريات العامة مقارنة بالاعوام السابقة
- تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية يشير الى تحسن الالتزام بالممارسات المالية والإدارية الفضلى وبشكل خاص اعداد الحساب الختامي
- التحسن في درجة فلسطين ضمن المؤشر الدولي لشفافية الموازنة العامة
- أعضاء مجلس الشراء العام يشيرون الى فعالية واستقلالية المجلس ووضوح الإجراءات والالتزام بها

مؤشرات اداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2020-2022	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
خطة تكشف ترشد النفقات وتعزز نزاهة إدارة المال العام	10000	2020-2022	الفريق الوطني	وزارة المالية	- اعداد دراسة تفصيلية لجوانب الكشف والترشيد في الموازنة العامة تمهيدا لإعداد خطة تكشف وترشيد واضحة الملامح تشمل نظام مساءلة ومحاسبة على الالتزام بها.	1. إعداد خطة تكشف وترشيد للنفقات العامة، تشمل نظام مساءلة على الالتزام بها.	السياسة 12: اعداد خطة تكشف وترشيد في الموازنة العامة بما يشمل التقييم والمتابعة
	10000	2020-2022	الفريق الوطني	وزارة المالية	- اعتماد المعايير الدولية للرقابة المالية - وضع اليات للرقابة المالية	2. تعزيز الرقابة على مستوى الامتثال لمعايير الأنفاق العام.	
التقارير السنوية	0	2020-2022	مجلس الوزراء والفريق الوطني	وزارة المالية	التزام وزارة المالية بالأحكام الخاصة بالحسابات الختامية وتقديمها في مواعيدها وفقا للقانون.		
التقارير السنوية	0	2020-2022	مجلس الوزراء والفريق الوطني	ديوان الرقابة المالية	قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بنشر تقاريره تحقيقا لمبدأ الشفافية.		

خطة معدة تشمل التقييم والمتابعة و خطة لمحاربة التهرب الضريبي	0	2022-2020	الفريق الوطني	وزارة المالية	تشكيل الفريق وطني وتحديد مهامه	1.تشكيل فريق وطني لتطوير خطة عمل لتطبيق استراتيجية إدارة المال العام والشراء العام بما يشمل التقييم والمتابعة	السياسة 12 : إعداد خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية القطاعية لإدارة المال العام والشراء العام بما يشمل التقييم والمتابعة
	0	2022-2020	الفريق الوطني	وزارة المالية	- متابعة وزارة المالية لإعداد وتنفيذ برنامج تأهيلي حول تطبيق استراتيجية إدارة المال العام والشراء العام تحقيق إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة للانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج.		
	7000	2022-2020	وزارة المالية	ديوان الرقابة المالية والإدارية ووزارة المالية	التعاقد مع جهة استشارية لإعداد برنامج/أنظمة رقابة - الرقابة على ضبط الإنفاق العام والامتثال لمعايير الأنفاق	2.تطوير أنظمة الرقابة المالية، وضمان مراجعة التقارير الصادرة عن المؤسسات الرقابية.	
	0	2022-2020	وزارة المالية و الفريق الوطني	مجلس الوزراء	- متابعة مجلس الوزراء في اصدار التعليمات المتعلقة بإتاحة المعلومات للجمهور حول الموازنة العامة والمشاركة في جلسات الاستماع والمساءلة على إدارة الموازنة والمال العام		
	7000	2022-2020	وزارة المالية و مجلس الوزراء	وزارة المالية	- الرقابة على فعالية إجراءات تسجيل دافعي الضريبة، إيجاد صيغة ملزمة لتعزيز العمل التكاملي بين الدوائر ذات العلاقة بالضريبة وفي نظام محوسب -التعاقد مع جهة استشارية لإعداد دراسة موضوع التهرب الضريبي وإعداد خطة للحد منه.	3.دراسة موضوع التهرب الضريبي وإعداد خطة للحد منه.	
	10000	2022-2020	هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية و الادارية	وحدة مكافحة غسيل الأموال	-حصر توصيات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال. - اعداد خطة للتنفيذ - متابعة تنفيذ توصيات	4.متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.	

مجلس شراء عام فعال يعمل ضمن الصلاحيات الممنوحة له ووفق القانون وله نظام يحدد بوضوح اللوازم المستثناة	2000	2022-2020	المجلس الأعلى للشراء ووزارة المالية ووزارة الاشغال والإسكان	المجلس الأعلى للشراء	- وإصدار نظام يحدد بوضوح اللوازم ذات الطبيعة الأمنية العالية المستثناة من إجراءات شراء اللوازم العامة في	2. تفعيل مجلس سياسات الشراء العام وإصدار نظام يحدد بوضوح اللوازم ذات الطبيعة الأمنية العالية المستثناة من إجراءات شراء اللوازم العامة في قانون الشراء العام وإجراءات التعاقد بشأنها.	السياسة 13: تفعيل مجلس سياسات الشراء العام
	2000	2022-2020	المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام ووزارة المالية	مجلس الوزراء	- الإسراع بإقرار قانون ناظم لعمل هيئة البترول - الإسراع بإعداد خطة وطنية لمكافحة ظاهرة تهريب الدولار	3. استكمال كافة الأنظمة والترتيبات والآليات اللازمة لتفعيل مجلس سياسات الشراء العام.	

الأولوية السادسة: تعزيز النزاهة في القطاع الخاص وعلاقته بالقطاع العام
مؤشرات الأداء على مستوى الأولويات:

- عدد التقارير التشخيصية التي قامت بها المؤسسات الرقابية على المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمات عامة
- عدد الأنشطة والإجراءات التي تم تبنيها من قبل المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص والداعمة لنزاهة وحوكمة القطاع الخاص
- نسبة صناع الرأي العام والخبراء الذين أشاروا الى تحسن في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في مؤسسات القطاع الخاص التي تدير خدمات عامة.
- عدد الاتفاقيات المنشورة والمبرمة بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص

مؤشرات اداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2020-2022	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
أجسام ناظمة للقطاعات الخدماتية و كوادر مدربة في هيئة مكافحة الفساد تقوم بدور الرقابة و المساءلة	10000	2020-2021	المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمات عامة، المجتمع المدني وهيئة سوق رأس المال والاجسام التمثيلية للقطاع الخاص	مجلس الوزراء	- اجتماعات ومراسلات مع المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمات عامة للاتفاق على تشكيل اجسام ناظمة	1.استكمال انشاء الاجسام الناظمة للقطاعات الخدماتية الرئيسية.	السياسة 14: تعزيز الرقابة والمساءلة على المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمات عامة.
		2020-2021	مجلس الوزراء	ديوان الموظفين العام	وضع نظام /لائحة لتنظيم إجراءات انتقال المسؤولين في القطاع العاملعمل في القطاع الخاص.		
	10000	2020-2021	هيئة مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد	-تحديد موضوع الرقابة ونطاقها ومعاييرها -إعداد خطة الرقابة - تصميم /شراء أنظمة للرقابة - تدريب الطواقم على اليات الرقابة واعداد التقارير	2.تنمية قدرات كادر هيئة مكافحة الفساد على الرقابة على المؤسسات الرقابية الرسمية المرتبطة بالقطاع الخاص والتزامها بالاستقلالية والحيادية في رقابتها	
وثيقة معدة ومتبناه	5000	2020-2022	مجلس الوزراء، المجلس الاعلى لسياسات الشراء العام	هيئة مكافحة الفساد	- اعداد الوثيقة - ورشة عمل لاعتمادها - تبني الوثيقة	3.اعداد وتبني وثيقة النزاهة (Integrity Pact) التي تحد من امكانية حدوث فساد في المراحل المختلفة في عملية الشراء العام.	

كوادر الاجسام التمثيلية للقطاع الخاص تمتلك مهارات الرقابة على منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المؤسسات الاعضاء.	10000	2022-2020	هيئة مكافحة الفساد، مؤسسات المجتمع المدني	وزارة الاقتصاد الوطني	- التعاقد مع استشاري لإعداد مدونة السلوك - طباعة المدونة - تنفيذ ورشات عمل توعوية عن مدونة السلوك -تعميم المدونة	1.اعداد مدونات سلوك للأجسام التمثيلية للقطاع الخاص.	السياسة 15: تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة في عمل القطاع الخاص
	15000	2022-2020	و هيئة مكافحة والقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني	وزارة الاقتصاد الوطني	- تصميم برنامج بناء قدرات الاجسام التمثيلية - اعداد التدريب	2.تعزيز قدرات الاجسام التمثيلية للقطاع الخاص على مهارات الرقابة على منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المؤسسات الاعضاء.	
	10000	2021-2020	هيئة مكافحة والقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني	وزارة الاقتصاد الوطني	- تصميم برنامج بناء قدرات الاجسام التمثيلية - اعداد التدريب	3.تطوير وتنفيذ برامج رفع وعي لحاكمية الشركات المساهمة العامة والإدارت التنفيذية بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	

الأولوية السابعة: تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الحكم المحلي
مؤشرات الأداء على مستوى الأولويات:

- عدد الإجراءات والتدابير التي تم تبنيها من المؤسسات المعنية (الرقابية والداعمة) على الهيئات المحلية والمعززة لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الحكم المحلي.
- عدد أنشطة المساءلة الاجتماعية التي تم تنظيمها في الهيئات المحلية وعدد المشاركين في كل جلسة
- نسبة التحسن في مؤشر شفافية الهيئات المحلية الدولي
- تقارير الهيئات الرقابية الصادرة عن الهيئات المحلية والتقارير الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني وصناع الرأي العام يشيرون الى تقدم في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.
- عدد قضايا الفساد المتعلقة بالهيئات المحلية
- تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية تشير الى تحسن في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الهيئات المحلية

مؤشرات أداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2020-2022	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
-اعتماد مؤشرات النزاهة من قبل صندوق البلديات الهيئات و المجالس المحلية المستهدفة محصنة من فرص الفساد	0	2020-2021	وزارة الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد	صندوق تطوير البلديات	- اجتماعات مع وزارة الحكم المحلي وإدارة الصندوق واللجنة الوطنية للمساءلة للاتفاق -مراجعة مؤشرات المساءلة في الصندوق وتعديلها لتتضمن النزاهة والشفافية - تطوير نظام الشكاوى	1.تضمين مؤشرات منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في مؤشرات تصنيف البلديات من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات 2. تطوير أنظمة الشكاوى في الهيئات المحلية	السياسة 16: تحسين الهيئات المحلية من فرص الفساد
	10000	2020-2021	الهيئات لمحلية و ديوان الرقابة المالية و الادارية	صندوق البلديات وزارة الحكم المحلي و المجتمع المدني	-التعاقد مع جهة استشارية لدراسة مناطق الضعف في إجراءات الهيئات وتعزيزها بإجراءات رقابية -تعميم الإجراءات على جميع الهيئات	2.تطوير أنظمة ووحدات رقابة داخلية في الهيئات المحلية	
	10000	2020-2021	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الحكم المحلي	- اجتماعات مع رؤساء المجالس لشرح أهمية الالتزام بالمدونة -ورشات توعوية مع موظفي المجالس - متابعة تطبيق المدونة مع وزارة الحكم المحلي	3.استكمال وتفعيل مدونات السلوك لرؤساء وأعضاء والعاملين في المجالس المحلية.	
	10000	2020-2021	صندوق تطوير البلديات هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني والهيئات لمحلية	وزارة الحكم المحلي	- تحضير برنامج تدريبي - تنفيذ التدريب	4.تنمية قدرات أعضاء مجالس الهيئات المحلية على منظومة النزاهة ومكافحة الفساد	

منظومة مساءلة مجتمعية فاعلة في الهيئات والمجالس المحلية المستهدفة	10000	2022-2020	هيئة مكافحة الفساد، صندوق تطوير البلديات ومؤسسات المجتمع المدني	وزارة الحكم المحلي	- التعاقد مع جهة استشارية لإعداد الدراسة - ورشات عمل للنقاش - اعداد الدراسة واعتمادها - متابعة تنفيذ توصياتها	1.توفير دراسات تشخيصية للمجتمعات المحلية حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل هيئات المحلية.	السياسة 17: تعزيز منظومة المساءلة المجتمعية على أداء الهيئات المحلية
	10000	2021-2020	هيئة مكافحة الفساد،صندوق تطوير البلديات ومؤسسات المجتمع المدني	وزارة الحكم المحلي	- تحضير برنامج تدريبي - تنفيذ التدريب	2.توعية وتمكين مجتمعات محلية بمهارات المساءلة المجتمعية على أداء الهيئات المحلية.	
	5000	2021-2020	مؤسسات المجتمع المدني	ديوان الرقابة المالية والادارية	- تحضير برنامج تدريبي - تنفيذ التدريب	3.تنمية قدرات الاتحاد العام للهيئات المحلية على الرقابة على أداء الهيئات المحلية	

الأولوية الثامنة: تطوير التدابير الوقائية من الفساد في القطاعات المستهدفة

مؤشرات الأداء على مستوى الأولويات:

- عدد المؤسسات العامة التي قامت بتحليل إدارة المخاطر في القطاع ذات العلاقة وتبنت مجموعة من الأدوات والوسائل لإدارة مخاطر الفساد

مؤشرات أداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2022-2020	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
دليل معد ومعتمد لإدارة مخاطر الفساد في المؤسسات العامة تم تعميمها وتبنيها	10.000	2022-2020	مؤسسات المجتمع المدني، الجهات المعنية	هيئة مكافحة الفساد	-تنفيذ عدد من 3لقاءات مع القطاعات المستهدفة والجهات المعنية لإعداد دليل أدوات تنفيذ الدليل الاسترشادي لإدارة مخاطر الفساد في المؤسسات العامة	اطلاق دليل استرشادي خاص بإدارة مخاطر الفساد في المؤسسات العامة.	السياسة 17: تطوير وتبني أدوات ووسائل لإدارة مخاطر الفساد
	15000	2020	مؤسسات المجتمع المدني، الجهات المعنية	هيئة مكافحة الفساد	- تعيين خبير لإعداد الدليل - اجتماعات للنقاش و التشاور - اعتماد الدليل المعد	2. إعداد دليل أدوات تنفيذي لكيفية إدارة مخاطر الفساد	
	0	2022-2020	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الموظفين العام، مؤسسات المجتمع المدني، الجهات المعنية	مجلس الوزراء	- تعميم هذا الدليل على الوزارات ووضع خطة لكيفية التدريب عليه	3-تبني الدليل من قبل مجلس الوزراء وتعميمه على المؤسسات العامة	
	5000	2021	هيئة مكافحة الفساد وديوان الموظفين العام ومؤسسات المجتمع المدني	ديوان الموظفين	- مراجعة المهام الوظيفية لعدد من الوظائف في المؤسسات الخدمائية - اقتراح تعديلات لتعزيز المنظومة الطاردة للفساد. - متابعة تنفيذ الاقتراحات	4. مراجعة المهام الوظيفية لعدد من الوظائف في المؤسسات الخدمائية واقتراح تعديلات لتعزيز المنظومة الطاردة للفساد.	
	20000	2021	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد	- تشكيل لجنة لمتابعة الدراسة -تعيين خبير/خبراء لإعداد الدراسة - تنظيم ورشات عمل لمناقشة المسودات -نشر المسودة النهائية	5. اعداد دراسة شاملة تشخيصية للواقع المؤسساتي والقانوني للدوائر والمؤسسات الحكومية غير الوزارية.	

عدد الدراسات المعدة عدد التوصيات المطبقة	5000	2021	مؤسسات المجتمع المدني، الجهات المعنية	هيئة مكافحة الفساد	1-تنفيذ لقاءات مع 5 وزارات مختارة لتطبيق دليل ادوات ادارة مخاطر الفساد	1.تنفيذ لقاءات مع خمس وزارات مختارة لتطبيق دليل ادوات ادارة مخاطر الفساد وتدريب المؤسسات العامة على كيفية استخدام الدليل	السياسة 18: إجراء تحليل مخاطر الفساد في المؤسسات المستهدفة وإجراءات عملها
	0	2022-2020	مؤسسات المجتمع المدني، الجهات المستهدفة	هيئة مكافحة الفساد	- تشكيل اللجنة وتحديد مهامها - تحديد أولوية القطاعات المستهدفة بالدراسات	2.تشكيل لجان لإدارة المخاطر بالجهات الخاضعة للقانون يعهد لها بإعداد دراسات وتقارير حول المخاطر.	

الأولوية التاسعة: تعزيز الرقابة على تطبيق مدونات السلوك في المؤسسات المستهدفة
مؤشرات الأداء على مستوى الأولويات:

- نسبة الموظفين الذين أشاروا الى اطلاعهم على مدونة السلوك في الوظيفة العامة والتزام زملائهم في بنودها.
- عدد التقارير الرقابية المعدة حول الالتزام بمدونة السلوك

مؤشرات اداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2020-2022	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
خطط وآليات لتطبيق المدونة في المؤسسات المستهدفة	0	2020-2022	المؤسسات المستهدفة	وديوان الموظفين العام	- اجتماعات مع الإدارة العليا في الوزارات لشرح أهمية تفعيل تطبيق مدونات السلوك. - متابعة مع الادارات المختصة في الوزارات لتطبيق المدونة	1. تفعيل تطبيق مدونة سلوك الوظيفة العامة في الوزارة نفسها	السياسة 19: مأسسة مدونة سلوك وإخلاقيات الوظيفة العامة ووضع آليات لتطبيق المدونة في المؤسسات المستهدفة
	3000	2020-2022	المؤسسات المستهدفة	المدني وديوان الموظفين العام	- اعداد الخطة بالتشاور مع المؤسسات المستهدفة	2. وضع خطة تدريبية ضمن إطار زمني واضح داخل كل مؤسسة لتطبيقها	
	10000	2020-2022	المؤسسات المستهدفة	وديوان الموظفين العام	- تنفيذ 3 ورشات عمل توعوية عن مدونة السلوك - تعميم المدونة - وضع اليات لمتابعة تطبيقها	3. تفعيل آليات المساءلة والرقابة على الالتزام بتطبيق المدونة في الوزارات والمؤسسات العامة المختلفة وفقا لما تم النص عليه في قانون الخدمة المدنية واللائحة التنفيذية الصادرة بمقتضاه	

وجود مدونات سلوك في المؤسسات والجهات التي ليس لديها مدونات سلوك	25000	2022-2020	الفريق الوطني	وزارة الخارجية	<ul style="list-style-type: none"> - تعيين خبير لإعداد مدونة السلوك - طباعة المدونة - تنفيذ ورشات عمل توعوية عن مدونة السلوك - تعميم المدونة 	1. إعداد وتعميم مدونة سلوك للعاملين في السلك الدبلوماسي الفلسطيني.	السياسة 20: إعداد مدونات سلوك في المؤسسات والجهات التي ليس لديها مدونات سلوك
	15000	2022-2020	هيئة مكافحة الفساد وصندوق البلديات ومؤسسات المجتمع المدني	وزارة الحكم المحلي	<ul style="list-style-type: none"> - التعاقد مع جهة استشارية لإعداد مدونة السلوك - طباعة المدونة - تنفيذ ورشات عمل توعوية عن مدونة السلوك - تعميم المدونة 	2. إعداد وتعميم مدونة سلوك للعاملين في الهيئات المحلية.	
	5000	2021-2020	هيئة مكافحة الفساد	النيابة العامة	<ul style="list-style-type: none"> - اجتماعات مع الإدارة العليا بالنيابة لشرح أهمية الالتزام بالمدونة - ورشات توعوية مع موظفي النيابة - متابعة تطبيق المدونة مع النيابة 	3. تفعيل مدونة سلوك للعاملين في النيابة العامة.	
	10000	2022-2020	القطاع الخاص	هيئة سوق رأس المال والمجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> - تعيين خبير مختص لمراجعة القوانين والأنظمة الحالية - ورشتي عمل للنقاش - تعديل القواعد - تعميمها 	4. مراجعة قواعد حوكمة الشركات للقطاع الخاص الفلسطيني ومواءمتها مع مبادئ النزاهة والشفافية.	

الأولوية العاشرة: تعزيز النزاهة والشفافية في تقديم الخدمات العامة
مؤشرات الأداء على مستوى الأولويات:

- نسبة صناع الرأي العام والخبراء والمعنيون أشاروا الى تحسن في شفافية ونزاهة المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة.
- عدد المؤسسات التي تبنت إجراءات وسياسات وانشطة جديدة لتعزيز الشفافية والنزاهة في الخدمات العامة.
- عدد المؤسسات التي تلتزم في تقديم المساعدات الإنسانية عبر البوابة الموحدة التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية
- عدد اللوائح والأنظمة التنفيذية التي تم تبنيها من قبل قطاع الأمن وذات علاقة في تعزيز النزاهة والشفافية.
- درجة فلسطين في المؤشر العالمي لمخاطر الفساد في المؤسسة الأمنية

مؤشرات اداء على مستوى السياسات	الموازنات التقديرية بالدولار	الاطار الزمني 2020-2022	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	تفاصيل التدخلات	التدخلات	السياسات
خدمات عامة متضمنة معايير الشفافية	40000	2020-2022	الفريق الوطني و الوزارات المستهدفة و مؤسسات المجتمع المدني	مجلس الوزراء	- اعداد معايير وادلة ارشادية للمواطنين - طباعة المعايير - نشر المعايير على الصفحات الالكترونية	1. نشر معايير وشروط الحصول على الخدمة من جهات تقديمها.	السياسة 21: تعزيز الشفافية في تقديم الخدمات العامة
	0	2020-2022	هيئة مكافحة الفساد و المؤسسات المستهدفة و مؤسسات المجتمع المدني	مجلس الوزراء	- تعميم على جميع المؤسسات الحكومية بضرورة نشر الاتفاقيات القديمة والحديثة - متابعة لجميع المؤسسات التي لم تلتزم بالتعميم	2. نشر الاتفاقيات المبرمة لتقديم خدمات عامة واتاحتها لاطلاع عموم المواطنين، و اشراكهم في برامج تطوير وتحسين الخدمات العامة	
	0	2020-2022	هيئة مكافحة الفساد و المؤسسات المستهدفة و مؤسسات المجتمع المدني	مجلس الوزراء	- رفع توصية لمجلس الوزراء -متابعة تفعيل المواقع الإلكترونية للمؤسسات الرسمية - متابعة فتح مواقع للجهات التي ليس لديها مواقع الكترونية	3. تفعيل المواقع الإلكترونية للمؤسسات الرسمية بما يشمل نشر التقارير السنوية والدورية والقرارات والتعليمات الصادرة عن المؤسسات العامة	
	0	2020-2022	هيئة مكافحة الفساد و المؤسسات المستهدفة و مؤسسات المجتمع المدني	مجلس الوزراء	- استهداف عدد من المؤسسات لمتابعة نشرها للتقارير	5. نشر التقارير السنوية والدورية والقرارات والتعليمات الصادرة عن المؤسسات العامة بالوسائل المتاحة	

-نظام للتأمين الصحي شامل عادل وإلزامي و مقر به	0	2022-2020	مجلس الوزراء	وزارة الصحة	- متابعة مع وزارة الصحة	1.إقرار نظام للتأمين الصحي شامل وعادل وإلزامي بدل التأمين الطوعي المعمول به حالياً.	السياسة 22: تعزيز النزاهة والعدالة في تقديم الخدمات العامة
المساعدات الانسانية مقدمة عبر البوابة الموحدة	0	2022-2020	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد و المؤسسات المستهدفة	وزارة التنمية الاجتماعية	- تعهد وزارة التنمية الاجتماعية لتنفيذ البوابة الالكترونية - متابعة التنفيذ	2.إلزام كافة الأطراف التي تقدم مساعدات إنسانية عينية ونقدية بالبوابة الموحدة للمساعدات التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية	
	5000	2022-2020	مجلس الوزراء ووزارة العدل	وزارة التنمية الاجتماعية	توفير إطار قانوني ناظم للتحويلات النقدية والمساعدات الاجتماعية.		